



عناصر المادة

المبعوث الأميركي إلى سوريا: لا يمكن القضاء على "داعش" بمشاركة الأسد:
خلافات أوروبية على توزيع اللاجئين السوريين:
مسؤول تونسي: 4 آلاف لاجئ سوري في تونس:
العربي ودي ميستورا يؤكدان على ضرورة تنفيذ اتفاقية "جنيف 1":

المبعوث الأميركي إلى سوريا: لا يمكن القضاء على "داعش" بمشاركة الأسد:

كتبت صحيفة المستقبل اللبناني في - العدد 5496 الصادر بتاريخ 15-9-2015م، تحت عنوان(المبعوث الأميركي إلى سوريا: لا يمكن القضاء على "داعش" بمشاركة الأسد:

وصف المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا مايكل راتني الأزمة في سوريا بأنها تحد كبير وصعب، وقال إن رؤية الولايات المتحدة لم تتغير، وهي تتطلع إلى رؤية سوريا الحرة الخالية من الأسد والإرهاب، والتي تجمع كل السوريين ويقرر فيها الشعب السوري مصيره بنفسه، ورأى المبعوث الأميركي في حديث أجرته معه مراسلة جريدة "زمان الوصل" الإلكترونية السورية المعارضة، أن التشبث بالحل السياسي ضروري رغم صعوبة تحقيقه، لأنه "كلما استمر الحل العسكري أكثر كلما مات مزيد من المدنيين، وكلما ازداد العنف والتشدد في المنطقة".

ونفى راتني أن تكون سوريا قُدمت كقربان على طاولة الاتفاق النووي الإيراني، مؤكداً أنه "لا نقبل أبداً أعمال إيران في سوريا،

وليس لدينا لو نزعة بسيطة لقبول الأعمال الإيرانية"، واعتبر أن التسليح الروسي لنظام بشار الأسد والتدخل المباشر لمصلحته شيء غير صحيح، وتطرق إلى مهمة المبعوث الدولي "ستيفان دي ميستورا"، مشيراً إلى أن الأخير ما يزال يطور أفكاره، ويحاول إيجاد طرق لتطبيق اتفاق جينيف1، وإلى خلق أفق حوار بين النظام وجماعات المعارضة، وكشف أن جولته في المنطقة استهدفت الحديث مع اللاجئين الدوليين في المسألة السورية، وتقريب وجهات نظرهم، معتبراً أنها عملية بطيئة وصعبة. وفيما يلي تفاصيل المقابلة التي تعيد "المستقبل".

خلافاً أوروبية على توزيع اللاجئين السوريين:

كتبت صحيفة العربي الجديد في العدد 378 الصادر بتاريخ 15_9_2015م، تحت عنوان(خلافاً أوروبية على توزيع اللاجئين السوريين):

في الوقت الذي يناقش فيه الاتحاد الأوروبي كيفية التعامل مع الزيادة الملحوظة لتدفق اللاجئين السوريين نحو دول الاتحاد، تحضر الأرقام كمؤشر على الارتفاع الملموس عاماً بعد آخر، إذ سجل الاتحاد الأوروبي، أخيراً، وصول 270 ألف طالب لجوء من سورية، منذ العام 2011 لغاية الأول من مايو/أيار الماضي، بحسب مكتب إحصائيات الاتحاد الأوروبي، "يوروستات".

والتقى يوم الإثنين، وزراء العدل والداخلية في دول الاتحاد الأوروبي لمناقشة أزمة اللاجئين وخطة التوزيع لـ 160 ألف لاجئ، ممن وصلوا وعلقوا في اليونان وإيطاليا والمجر، بشكل عادل، بناءً على الظروف الاقتصادية والاجتماعية وعدد سكان كل دولة أوروبية. لكن تقف عقبات سياسية وقانونية عائقاً في وجه تنفيذ هذا الاقتراح. فدول وسط وشرق أوروبا ترفض الاقتراح، لكنّ دولاً غربية مثل بريطانيا وإيرلندا والدنمارك لديها "تحفظات قانونية" قديمة على مسائل عدة، بما فيها سياسة الهجرة واللجوء، عدا عن أن النرويج ليست جزءاً من الاتحاد الأوروبي. ويشير مراقبون إلى أنّ رقم 160 ألفاً ليس سوى "نقطة في بحر"، آخذين على سبيل المثال، استقبال ألمانيا لحوالي 450 ألف لاجئ/مهاجر، منذ بداية العام 2015، و105 آلاف في أغسطس/آب الماضي، و37 ألفاً في الأسبوع الماضي.

ويعيد بعض خبراء اللجوء أنّ أبرز الأسباب التي جعلت من ألمانيا والسويد تربعان على قائمة الدول التي يقصدها اللاجئين، سهولة وترحيب الدولتين بهم، على الرغم من أنّ ألمانيا، شددت، يوم الأحد، إجراءاتها على الحدود مع النمسا، من خلال وقف العمل باتفاقية "شنغن" لحرية الحركة، كما أوقفت خط رحلات القطارات من النمسا. لكن تتشدد دول أخرى، بقوانين تكاد تجرّم من يحاول الدخول كطالب لجوء، كما في الحالة المجرية، التي ستطبق قانون "السجن لمن يخترق الحدود بعد 15 سبتمبر/أيلول الحالي". وفي حالات أخرى كالدنمارك، قيل بطريقة صارمة، "أنتم غير مرحب بكم"، عبر حزمة من التشديدات المتتالية.

مسؤول تونسي: 4 آلاف لاجئ سوري في تونس:

كتبت صحيفة الشرق القطرية في العدد 9952 الصادر بتاريخ 15-9-2015م، تحت عنوان(مسؤول تونسي: 4 آلاف لاجئ سوري في تونس):

أفاد مسؤول تونسي، بأن تونس غير قادرة على استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين في الوقت الذي يقدر فيه عدد الذين وصلوا إلى البلاد بنحو 4 آلاف، وسمحت السلطات التونسية بحسب وزير الدولة المكلف بالهجرة والإدماج الاجتماعي بلقاسم الصابري، للسوريين بالتمتع بالخدمات الصحية في المؤسسات العمومية كما سمحت للأطفال بدخول المدارس. وأضاف المسؤول: "السوريون يتلقون إعانات ظرفية من الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي"، ومع انتشار صور مآسي

السوريين الفارين من الحرب عبر البحر والبر باتجاه غرب أوروبا عبر مواقع التواصل الاجتماعي تضغط منظمات من المجتمع المدني وأحزاب تونسية لدفع الحكومة إلى المشاركة في المجهود الدولي لاستقبال عدد من اللاجئين السوريين على أراضيها.

واستقبلت تونس مع اندلاع انتفاضات الربيع العربي مئات الآلاف من الليبيين الفارين من الحرب في بلادهم ولا يزال الكثيرون منهم يقيمون بتونس، وأوضحت الخارجية التونسية أن تونس غير قادرة على استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين بسبب الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ولا توجد أرقام دقيقة لعدد السوريين في تونس لكن الصابري قدر عددهم الآن في حدود 4 آلاف لاجئ، وكان رئيس جمعية اللاجئين السوريين بتونس شوقي راجح، صرح قبل أيام بأن السوريين يواجهون في تونس صعوبات فيما يتعلق بإجراءات الإقامة.

العربي ودي ميستورا يؤكدان على ضرورة تنفيذ اتفاقية "جنيف 1":

كتبت صحيفة السياسة الكويتية في العدد 16849 الصادر بتاريخ 15-9-2015م، تحت عنوان (العربي ودي ميستورا يؤكدان على ضرورة تنفيذ اتفاقية "جنيف 1"):

أكد الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي والمبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا أن الفرصة الوحيدة في الوقت الراهن للتوصل إلى حل سياسي في سورية هو تنفيذ بيان "جنيف 1" الصادر في العام 2012، وقال دي ميستورا في مؤتمر صحافي مشترك مع العربي بعد جلسة محادثات بينهما، أمس، إن "هناك فرصة واحدة لإمكانية الوصول إلى حل سياسي في سورية، وهي بيان جنيف 1 - لعام 2012"، مؤكداً أن عسكرة الصراع في سورية بات الاتجاه السائد حالياً.

وأوضح أن "خطته الحالية لحل الأزمة السورية تشمل عرضين مكملين لبعضهما، الأول يتمثل في "مجموعة عمل تهدف إلى إيجاد مستقبل للشعب السوري، ويكون الموضوع الأساسي لهذه المجموعة هو مكافحة الإرهاب"، لافتاً إلى أنه "توجد إشكالية في معالجة هذا الموضوع حيث لا يمكن مكافحة الإرهاب من دون التوصل إلى حل سياسي"، وأشار إلى أن "مجموعة العمل الثانية تتعلق بضرورة الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية لتجنب ما حدث من انهيار لها في ليبيا والعراق والصومال، إضافة إلى مناقشة المسائل الأمنية والعسكرية من قبل السوريين أنفسهم".

من جانبه، قال العربي إن "دي ميستورا تحدث بوضوح مع الوزراء العرب (الذين اجتمعوا أول من أمس في الدورة 144 لمجلس الجامعة العربية) بشأن الهدف الذي تسعى إليه الأمم المتحدة والجامعة العربية، مؤكداً أن تنفيذ بيان مؤتمر "جنيف 1 - يهدف إلى إنهاء القتال في سورية والعمل على عودة السلام والاستقرار"، وأضاف إن "الخطة تركز على مرحلة انتقالية يتم فيها تشكيل هيئة تنفيذية لإدارة تلك المرحلة، على أن تشكل تلك الهيئة بتوافق الحكومة والمعارضة وهذا ما يسعى إلى تحقيقه في الوقت الراهن المبعوث الأممي وتأييده الجامعة العربية".

المصادر: